المدخل الفقهي العام + المدخل إلى نظرية الالتزام العامة في الفقه الإسلامي

للأستاذ الجليل الفقيه الكبير مصطفى أحمد الزرقا رحمه الله تعالى

هذا الكتاب النافع الموفَّق ، المُفقِّه المحقَّق " المدخل الفقهي العام " ، وصنوه وقرينه " المدخل إلى نظرية الالتزام العامة في الفقه الإسلامي " = كانا حاجة الطلاب والأساتذة التي انتظروها جميعاً منذ زمنٍ طويل .

فكلٌّ واحدٍ من الكتابين يطرِّق لكلِّ دارسٍ مدخلاً ممتازاً ، ومنهجاً مرتَّباً مقرِّباً لفقه المعاملات المالية ، أكثرِ أبواب الفقه الإسلامي صعوبةً ودقةً ، وتداخلاً وتشابكاً ، وأهميةً وامتداداً ، وأثراً وعائدة .

ذلك : أن هذا الفقه (فقه المعاملات المالية) إضافةً إلى صعوبة مسائله في طبيعتها = يدرس من خلال كتب الفقه المأثورة – في مختلف المذاهب – دراسةً جزئيةً متناثرةً من خلال المسائل الفرعية الجزئية .

وأقول – دون تردد – بعد أزيد من ربع قرنٍ في تعلُّم وتعليم فقه المعاملات المالية :

أن هذا المدخل = فيما أشير به من أبوابٍ وفصول – هو الكتاب الأول والضروريّ لفهم هذا الفقه ! .

وأن دراسة فقه المعاملات المالية بغير هذا المدخل وصنوه = مرهقةٌ مشتتةٌ ، بل لا يكاد يستطيع الدارس إدراك الصورة الكاملة والهيكلية العامة لهذا الفقه ، إلا بجهدٍ جاهدٍ ، ومراسٍ طويلٍ ، ودرسٍ أطول ! .

وأنا ضامنٌ لدارس هذين الكتابين ، ومحصِّل فصولهما وأبوابهما ، ذوقَ فقه المعاملات المالية ، وإدراك الصورة الكاملة له ، وحصول ملكة التفقه فيه .

كلُّ ذلك :

بمستوىً يجعله قادراً على استيعاب أيّ كتابٍ أو بحثٍ فقهيٍّ ، قديمٍ أو حديث ، في أيّ موضوعٍ من موضوعات فقه المعاملات المالية .

ولا يبقى له بعد دراسة وتحصيل هذين المدخلين إلا دراسة المسائل الجزئية ، وفهم المصطلحات الخاصة .

نصوصٌ من تقديم ومقدِّمة الكتاب في بيان منهجه ومزاياه :

(عن تقديم الأستاذ الشهيد عبد القادر عوده رحمه الله تعالى ص ٥-٨ ، بتصرّف واختصار) .

- كل من عانى من قراءة كتب الفقه الإسلامي ، يودُّ أن توطأ للناس حتى يتيسر لهم قراءتها ، وتسهل عليهم دراستها ، فجاء هذا الكتاب فوطأ الفقه الإسلامي لكلِّ طالب ، ونقله بخطوةٍ واحدةٍ جبارةٍ إلى العصر الحديث .

  فإذا هذا الفقه الغني القوي الذي كان ملتفاً في ثوبه العتيق القديم يخرج على الناس في ثوبه الجديد فتيّاً مشرقاً .

- لقد جاء كتاباً جامعاً للنظريات العامة التي تبنى عليها الأحكام ، في لغة قوية تسيل عذوبةً ورقةً ، وفي تنسيق دقيقٍ وترتيب بديعٍ ، وربطٍ للفروع بالأصول .

  حيث تؤصّل المسائل ، وتعرض الكليات ، وتبسط النظريات وتطبق على موضوعاتها ، وتشرح المصطلحات ، فيخرج الدارس من دراسته وقد ألمَّ بالكليات والنظريات ، وتماسكت في ذهنه المسائل وارتبطت الفروع بالأصول ، واستفاد القدرة على حلّ المشكلات ، والتمييز بين المتشابهات .

(من مقدِّمات المؤلف – باختصار وتصرف : ص ١٥-٣٣) :

- حرصتُ على التمسك بالطابع والأسلوب التعليمي لهذا الكتاب ؛ ليبقى موطأً لطلاب كليات الشريعة والحقوق القادمين من الثانوية العامة ممَّن ليست لهم خلفية شرعية ، فالطالب منهم لا يستطيع فهم الأحكام الفقهية وهضمها ، ما دام يواجه

فيها منذ البداية فروع المسائل التي يتوقف فهمها على قواعد وعلل ونظريات ومبادئ ولغة واصطلاحات فقهية يجهلها الطالب جميعاً ، فيضطر أن يحفظ تلك المسائل الفرعية وأحكامها حفظاً ، دون أسسٍ تمسك بهذه الفروع في فكره ، ورابطةٍ موضوعية تجمع بعضها إلى بعض .

ويجيء هذا المدخل ليعلِّم الطالب الجامعي المفاهيم الفقهية الأساسية ، ومنهج التفكير الفقهي السديد ، ومن غرضه التعليمي : ضرب الأمثلة ، وإيراد الشواهد ، وتشخيص المفاهيم المجردة ، وتثبيت القضايا الرئيسة في ذهن الطالب .

عرضٌ موجز لأقسام كتاب : المدخل الفقهي العام وأبوابه :

كتاب المدخل الفقهي العام في جزأين اثنين ، مجموع صفحاتهما = ١١٥٩ ص ، وهو ينقسم إلى ثلاثة أقسام :

القسم الأول : مقدمة تعريفية وتاريخية للفقه الإسلامي ص ٣٩-٣٢٦ .

القسم الثاني : النظريات الفقهية الأساسية في مبادئ الأحكام ص ٣٢٧ – ٩٥٩.

والمقصد الأهم والأول من هذه الأقسام هو القسم الثاني ، وفيه الأبواب التالية :

- نظرية الملكية في الفقه الإسلامي .
- نظرية العقود وما إليها في الفقه الإسلامي .
- نظرية المؤيدات الشرعة في الفقه الإسلامي .
- نظرية الأهلية والولاية .
- نظرية العرف .

يليه أهمية القسم الثالث في القواعد الكلية ، ثم القسم الأول .

عرضٌ موجزٌ لأبواب المدخل إلى نظرية الالتزام العامة في الفقه الإسلامي ، وفيه الأبواب التالية ، وهي مقصودةٌ أيضاً بهذا العرض ؛ لأهميتها :

الباب الأول : الحق ١٥- ٥٧ .

الباب الثاني : الالتزام ٥٩ - ١٢٠ .

الباب الثالث : في الأموال ١٢١ — ٢٤٤ .

الباب الرابع : في الأشخاص ٢٤٥ — ٢٩٦ .

الملحق : نصوص مواد النظرية العامة للالتزامات في الفقه الإسلامي ٢٩٧- ٣٦٠ .

والكتابان من منشورات دار القلم — دمشق .

* * *